النظام الدولي الراهن
المفهوم – اللاعبون – الأدوار

د/ عبد الرحيم معتوق محمد
جامعة الزاوية
كلية القانون

الإشكاليات والأبعاد:

يتبين للراصد لهذا النظام الدولي الراهن، والذي بدأ مخاضه بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وحلف "وارسو" الدور الأساسي والفاعل للولايات المتحدة في هذا النظام، حيث إنه ومع بداية نشأة هذا النظام استشعرت الولايات المتحدة بأنها القوة الهائلة والوحيدة المتواجدة في ساحة النظام الدولي الراهن، خاصة في ظل تقلد المحافظين الجدد سدة السلطة والإدارة في الولايات المتحدة، واعتبرت الإدارة الأمريكية أن الفرصة مواتية لسيطرة الولايات المتحدة على العالم، وإعادة رسم خرائطه وأبعاده من جديد، وذلك وفقاً لمصالحها وضمان استمرار هذه السيطرة لسنوات قادمة دون منازع، وبالفعل استخدمت القوة العسكرية منفردة في العراق دون أي غطاء شرعي من الأمم المتحدة، ودون أية تحالفات أساسية مع شركاء فاعلين إلا بريطانيا.

وفي سبيل إيجاد (شرق أوسط جديد) في المنطقة استخدمت القوة العسكرية الهائلة في أفغانستان 2001 والعراق 2003، ولبنان 2006 عن طريق إسرائيل، وظلت تحشد القوة في الخليج لتهديد إيران والضغط عليها لتصفية برنامجها النووي، واستخدمت الوسائل السلمية لتصفية التجارب النووية في كوريا الشمالية، وتدخلت عن طريق وكلاء لها في تصفية القوى المنتصرة في الصومال وحاربت الفصائل الشعبية المنتصرة بمقولة أنها "إسلامية إرهابية"،

وبعد ممارسات القوة هذه، استشعرت أنها في حاجة إلى إعادة تقييم مواقفها واندفاعها المحموم في استخدام القوة بمفردها، وإنها في حاجة إلى حلفاء أوربيين قدامى مثل فرنسا وألمانيا، وفي حاجة إلى الأمم المتحدة وغطائها الشرعي ... وبلورت ذلك في التصالح مع فرنسا والتقارب مع ألمانيا خاصة في أزمتها مع إيران.

إن المراقب المحايد يشعر بأن النظام الدولي الراهن قد دبت فيه الفوضى واختلت فيه المعايير، وتأثرت فيه دول الجنوب تأثيرات بالغة خاصة من الجوانب الاقتصادية، حيث انشطر فيها المجتمع إلى شطرين: أغلبية كاسحة زادت فقراً بشكل لا مثيل له، وأقلية ثرية بشكل لا مثيل له، وصفيت خطط التنمية في هذه الدول وتم بيع معظم أصولها الإنتاجية مع سرعة رهيبة في انتقال رؤوس الأموال من مكان إلى آخر وتدفق البضائع من إتجاه واحد

وزيادة المديونية لدى هذه الدول، وزيادة الصراعات الأهلية الطائفية وإقامة ووضع العراقيل والموانع ضد هجرة أبنائها، أو الأيدي العاملة من هذه الدول فراراً من البطالة والفقر، وانعدام الأمن إلى دول الشمال الغني ... وعادة يكون مصيرهم الاعتقال وقذفهم في السجون والمعتقلات أو الموت غرقا في البحر.

إن المراقب المنصف يساوره القلق من عناصر هذا النظام الدولي الراهن والمعطيات التي تتفاعل فيه، إن البحث يعرض لهذا النظام، خصائصه ومفهومه والتيارات الأساسية التي تحاول أن تفسر مكوناته،ويتعرض للفاعلين الأساسيين في هذا النظام وأدوارهم والقضايا والإشكالات التي يثيرها هذا النظام واحتمالات المستقبل.

أهمية البحث:

إن أهمية البحث تنبع من تساؤلات عديدة لدى معظم النخب من شعوب العالم تتعلق بمدى استمرار هذا النظام، وبالآثار السلبية التي يولدها النظام على معظم سكان العالم، وعلى دول العالم في الجنوب من حيث استثارة النزاعات الأهلية فيها ودمج اقتصادها كليا في الاقتصاد الرأسمالي وسد أبواب المستقبل أمام شعوبها والأجيال الجديدة.

مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث في حركة هذا النظام التي توترت بسرعة في السنوات الأخيرة، مما قد يغير من طبيعته وملامحه، والتي كانت قد بدأت تتشكل في السنوات الأولى من تسعينات القرن الفائت ... حيث كانت الولايات المتحدة هي اللاعب والفاعل الوحيد ... ويبدو الآن أنه بدأت تبرز على السطح بعض القوى الأخرى مثل روسيا والصين، في نفس الوقت، بدأ يتصاعد الشعور بالوهن والعجز من قبل الإدارة الأمريكية بعد استخدام القوة المفرط في العراق وأفغانستان ولذا ليس من السهل ضبط حدود النظام الدولي الراهن وتحديد عناصره بدقة ... وعلى ذلك فسأتناول في المبحث الأول مفهوم النظام الدولي الجديد وخصائصه، بينما يأتي الحديث في المبحث الثاني عن الفاعلين الرئيسيين في هذا النظام وأدوارهم، وأختم هذا البحث بخلاصة لما ورد فيه:

المبحث الأول
النظام الدولي الجديد

أولا: المفهوم والنشأة:

يطلق مصطلح النظام الدولي الجديد على الفترة التي تلت تفكك الاتحاد السوفيتي[1]. وغيابه عن الساحة الدولية كقوة مؤثرة وقطب عالمي يتوازن مع القطب الآخر الولايات المتحدة الأمريكية، والذي أدى إلى بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي في النظام الدولي.

ففي أوائل التسعينات من القرن الماضي، كان النظام يبحث عن هوية وتعددت توصيفاته حيث يرى البعض بأنه مرادف لنظام القطب الواحد المهيمن ويرى البعض الآخر بأنه نظام مازال في طور التكوين ولم تستقر دعاماته أو تتضح خصائصه وكان هذا الرأي مقبولاً في البدايات الأولى لظهور النظام بعد 1991، إلا أنه يؤخذ بحذر بعد التطورات المتعددة والهامة التي حصلت في بنية هذا النظام، وفيما يلي عرض لهذه التيارات التي عرضت الموضوع.

أ- النظام الدولي الجديد والهيمنة:

يرى القائلون بهذا التيار أنه نظام معاصر تتربع فيه الولايات المتحدة الأمريكية على قمته دون منافسة، وأنها هي التي أنتجته حيث كان ذلك السبب في انهيار الاتحاد السوفيتي من خلال التسابق والمنافسة بينهما في كل المجالات، خاصة المجالات العسكرية وسباق التسلح، وتأسيساً على ذلك فإن الولايات المتحدة تمتلك ناحية القوة التي ترقى بها إلى أن تصبح القطب الوحيد المهيمن على مجمل شؤون العالم.

وهكذا يأتي مفهوم النظام الدولي لكي يعبر عن مجمل تلك التطورات التي حدثت في هيكل وبنية علاقات القوة في نظام القطبية الثنائية الذي امتد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انتهاء الحرب الباردة، وما ترتب عليها من تطورات من ناحية اختفاء الإتحاد السوفيتي وصعود الولايات المتحدة إلى مرتبة القطب المهيمن.

وطبقاً لهذه التطورات فقد دشن النظام الدولي الجديد كنظام فاعل في الأحداث الدولية أثناء أزمة الخليج الثانية 1991- 1992، حيث قدم الرئيس الأمريكي"جورج بوش"[2] هذا النظام للعالم بقواعده وأنماط التفاعلات الدولية، حينما حارب العدوان العراقي على الكويت وسانده الغضب العارم الذي انتاب العالم من قيام العراق بضم الكويت ... وجاء النظام الدولي "حينئذ" بالحرب ضد العدوان وبقرارات الأمم المتحدة التي تعتبر تتويجاً للعمل الجماعي.

ب - التحول من نظام ثنائي القطب إلى نظام تعدد القوى:

يرى هذا التيار أن التغيرات التي طرأت على هيكل النظام الدولي لم تؤد إلى إقامة نظام دولي جديد لكنها تمثل انتقالاً إلى حالة تعدد القوى وليس إلى نظام القطب الواحد ... وأن هذه التعددية تختلف عن نظام تعدد القوى الذي ساد في القرن التاسع عشر[3].

ويتضح ذلك من أن الولايات المتحدة وإن تمتعت بقوة عسكرية هائلة إلا أنها لا تستطيع قيادة العالم بمفردها بسبب القيود التي يواجهها استخدام القوة العسكرية المفرط و تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية ... ومراجعة عناصر القوة في كل من أمريكا وأوروبا واليابان باعتبارها وحدات القوة الرئيسية في العالم، ويؤكد هذا افتقار كل من هذه الدول إلى الانفراد بالتفوق في كل عناصر القوة.

بجانب حجم المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الولايات المتحدة مقارنة بغيرها من القوى الغربية ... ويؤدى هذا كله إلى نظام دولي جديد تغيب عنه القوة العظمى الوحيدة، وإنما تتعدد فيه القوى ويعزز ذلك وترسخه الخبرة التاريخية المعاصرة التي توضح صعوبة قيام قوة وحيدة عملياً تفرض إرادتها ورؤيتها بشكل منفرد ومطلق بدون مساندة أو تأييد من قوة دولية أخرى، فالولايات المتحدة ترد على رغبتها هذه في قيادة العالم قيود نظرية وعملية تحد من جعلها القوة الوحيدة في العالم؛ لأن هذا يتطلب الوفاء بالتزامات متعددة، عسكرية وثقافية واقتصادية وسياسية، الأمر الذي يفوق قدرة أية قوة في الوفاء بهذه الالتزامات، في نفس الوقت لا تستطيع أية قوة أخرى أن تؤدي هذا الدور، فأوروبا لا تمتلك هذه القوة اللازمة وقد كشفت أزمة الخليج الثانية عن ذلك، وكذلك اليابان، التي تفتقر إلى قوة عسكرية فاعلة تحد من الوفاء بمسؤولياتها الدولية في قيادة النظام الدولي، وهكذا تتأكد عملياً ومنطقياً الطبيعة التعددية للقوى الدولية، وقد أثبتت تطورات أزمة الخليج الثانية، أن دور أمريكا في هذه الأزمة لم يكن ليتحقق دون دعم وتأييد قوة أخرى أوربية وشرق أوسطية، وإذا كانت أزمة الخليج الثانية كشفت عن قوة الدفع الأمريكي بمعاونة حلفائه إلا أن هذا الدور الأمريكي لم يكن ليتحقق – أيضا – دون سياسة "جوربا تشوف"[4]. الذي دفعت بالاتحاد السوفيتي إلى التفكك وإنهاء دوره كقطب آخر في العلاقات الدولية وبالتالي التعجيل بقيام نظام دولي جديد.

ج - نظام دولي جديد في مرحلة انتقالية:

القائلون بهذا التصور، تكثفت رؤيتهم في السنوات الأولى من التسعينيات، حيث لم تتضح بعد ملامح هذا النظام واعتباره في طور التكوين ولم تستقر دعاماته أو تتضح خصائصه في شكل نظام متكامل ذو معالم محدودة ... فهو بالقطع يختلف عن نظام توازن القوى الذي كان سائداً خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وليس نظاماً ثنائي القطب على نحو ما كان سائداً خلال فترة الحرب الباردة في النصف الثاني من القرن العشرين وإنما هو في اتجاه تأسيس نظام دولي جديد يختلف عن سابقيه، من نظريات توازن القوى والقطبية الثنائية والصراع بين مبادئ السلام السوفيتي ومبادئ السلام الأمريكي، واختفاء توجهات السياسة الخارجية كسياسة الاحتواء وحروب التحرر الوطني وأحلاف عسكرية مثل حلف "وارسو" ومبادئ ومصطلحات أصبحت مهجورة ومهملة[5].

ويترتب على ذلك أنه مازال أمام هذا النظام الجديد الذي في طور التكوين مرحلة التشكيل وبناء نموذجه المعرفي الواضح، ومازالت أمامه أحداث كثيرة تساهم في تحديد ملامحه مثل أحداث سبتمبر 2001م التي أسهمت في بعض هذا التحديد حيث دفعت بقبول العالم بنظام دولي جديد في ظل سلام أمريكي.

د - نظام دولي جديد ودور أمريكي:

إن النظام الوليد بتوافق قوى محددة الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين المتقدمين اقتصادياً وسياسياً، وضع قواعد جديدة للعلاقات الدولية من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين، ومن خلال تطبيق القانون الدولي والنظام واستخدام الوسائل السلمية كالتفاوض والإقناع

والوساطة والتوفيق، وأن يتم ذلك كله تحت مظلة الأمم المتحدة، حتى في حالة الاضطرار إلى استخدام قوة الردع لإجبار بعض الفاعلين الخارجين على القانون، إلى الالتزام به، يفضل أن يتم ذلك تحت مظلة الأمم المتحدة(6).

غير أن هذا الاتجاه وإن كان يرى ذلك إلا أنه يرى من ناحية أخرى الدور المتعاظم للولايات المتحدة وأن النظام الدولي الجديد الذي يتحدد فيه دوراً للأمم المتحدة كقوة فاعلة في حاجة ماسة إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر الأداة الرئيسية في وسط مجموعة شركائها الأوروبيين؛ لتنفيذ أهداف النظام الدولي الجديد، وهذا يتفق مع دور الولايات المتحدة كمنتج للنظام العالمي الجديد وتعبيرها عن دور امبريالي وتتضح أبعاد هذه العلاقة، في الآتي:

1- أن إحدى الحقائق في هذا العصر قوة الولايات المتحدة الهائلة على كل الصعـد، وتجلى ذلك في انتصارها في الحرب الباردة، وفي انتصارها في حرب الخليج الثانية حيث قامت بالدور الرئيسي فيهما، وخرجت من ذلك لتؤكد أنها قوة عسكرية قادرة على الوصول إلى أي مكان في العالم، وتمتلك تأثيراً اقتصادياً عالمياً وجاذبية ثقافية، ويدل ذلك على أنها منتج للنظام الدولي الجديد، وأنها أسهمت في إيجاده بشكل كبير... أما استمرارها كقوة كبرى في هذا النظام الذي ساهمت في إنتاجه فهذا رهن باستمرار قدرتها الاقتصادية والثقافية(7).

2- أن النظام الدولي تعبير عن نظام امبريالي يرمي إلى سيطرة الولايات المتحدة على موارد دول العالم وثرواتها واستغلالها من أجل تدعيم مواردها وإمكانياتها ومصالحها الاقتصادية، مستغلة في ذلك تفوقها العسكري الهائل على بقية دول العالم، وتسعى عن طريق هذه القوة للهيمنة على العالم، ولما كانت تدرك أن استمرار تمتعها بهذه القوة والحفاظ عليها يمكنها من تنفيذ خططها في الهيمنة؛ لذا تقوم بتطوير أسلحتها النووية والبيولوجية على الدوام، يعزز ذلك أنها أصبحت القوى الكبرى الوحيدة في عالم اليوم، بعد انهيار "الاتحاد السوفيتي"، ولذا تسابق الزمن في انتهاز الفرصة واتخاذ كل الإجراءات للهيمنة على العالم ولأطول مدة ممكنه، وأن تعمل على إعادة بناء العالم وفق تصوراتها وأن تستخدم القوة، إذا لزم الأمر لمنع أية دولة من الهيمنة الإقليمية أو منافستها على مركزها في قيادة العالم، وهذا ينصرف إلى الدول الكبرى مثل الصين والهند وروسيا وألمانيا واليابان ... ويدلل هذا على الارتباط الوثيق بين القوة العسكرية وبين الهيمنة(8).

المبحث الثاني
الفاعلون والأدوار

كان من الجلي بعد سقوط "الاتحاد السوفيتي" في عام 1991 وتفككه، ملاحظة تململ الولايات المتحدة من بقاء النظام الدولي على حاله، واستمرار سيادة الأوضاع السياسية والقانونية لفترة الحرب الباردة(9)، واستمرار بقائها في الحقبة الجديدة، وإذا كان من المنطقي، أن تفرز كل مرحلة مؤسساتها وأبنيتها القانونية ونظمها التي تتطابق مع أوضاعها

وتشكيل القوة في هذه الأوضاع، فإن التغيير الحاد والعميق الذي حدث في عام 1990 والذي تمثل بتفكيك "الاتحاد السوفيتي" القطب الرئيسي في نظام القطبية الثنائية بجوار القطب الرئيسي الآخر الولايات المتحدة، وبقاء هذا القطب الأخير بمفرده في الساحة، كان لابد أن يقود إلى تغييرات أساسية في الهياكل والأبنية وفي النظم القانونية الدولية القائمة لتحل محلها أخرى تتواكب وتتطابق مع الواقع الدولي الجديد الذي كان يؤذن بنظام القطبية الأحادية، إن الولايات المتحدة الأمريكية وفي الفترة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت تستعجل التغيرات الأساسية في النظام الدولي، حيث أعلنت بعدم عدالة النظم القانونية الدولية القائمة والتي مع استمرار بقائها، تلحق بها ظلماً كبيراً كدولة كبرى وقوة عظمى قائمة بمفردها معتمدة على قوتها الأيدلوجية التي تؤمن بها من رأسمالية وليبرالية وتبرز للعالم أنها قوة اقتصادية هائلة حيث تملك قاعدة اقتصادية متنوعة وضخمة تغطي العالم كله، وتتمتع بوجود أكبر نخبة من رجال المال والأعمال وكبريات الشركات متعددة الجنسية بجانب ترتيبها كأول دولة من حيث الاستهلاك الخاص الذي يقترب من حوالي 70%من إجمالي إنتاجها المحلي(10).

يبقى هذا في جانب، أما الجانب الأهم والأخطر فهو التفوق العسكري والقدرة العسكرية الهائلة التي تتمتع بها، وبدأت تلوح باستخدامها لبسط هيمنتها على العالم وانسجاماً مع ذلك بدأ يتصاعد ويتنامي نفوذ وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) ليصبح أحد اللاعبين الأساسيين في رسم وصوغ وصنع السياسة الخارجية الأمريكية.

وهكذا قدمت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها كقوة إمبريالية جديدة، ستقوم باستخدام القوة العسكرية لترتيب الخارطة الجديدة للعالم بما يتفق مع هذا الوضع العسكري الجديد والقائم حالياً.

ويقتضى هذا نشر القوات العسكرية الأمريكية في بعض بقاع العالم التي تمثل أهمية استراتيجية على كافة الأصعدة للولايات المتحدة، ويقود هذا – بطبيعة الحال – إلى الاحتلال العسكري لبعض أراضي دول أخرى، وإلى جانب هذه الآلة العسكرية لابد أن تكون هناك وسائل وأدوات أخرى تدعم هذه الآلة وهي ضرورة إرساء معايير وقواعد جديدة تتعلق بالشركاء والتنظيم الدولي، لكي تتلائم مع الأوضاع الجديدة في النظام الدولي الجديد وأحدد ذلك فـي:

أولاً: القطب المهيمن ودوره:

اتجه تطبيق هذا الدور إلى أحكام القبضة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية على الدول واستكمال حلقات سيطرتها وهيمنتها على مصائر تلك الدول، وشرعت في تنفيذ ذلك بعد حرب تحرير الكويت "الخليج الثانية" حيث تدخلت في الصومال والبوسنة تم قامت باحتلال أفغانستان والعراق وضغوطها على السودان في ضرورة إرسال قوات دولية إلى "دارفور" "ومساعدة أثيوبيا" في غزو "الصومال" واحتلال أراضيه، والعمل على نزع أية أسلحة نووية من دول "معادية وشريرة" مثل إيران وكوريا الشمالية، والتلويح باستخدام القوة

ضدهما ... وإذا كانت هناك تفسيرات كثيرة ومتعددة ومتنوعة تحاول تفسير احتلال أراضي أفغانستان والعراق، إلا أن التفسير الذي يحظى بالقبول نسبيا هو السيطرة على منابع بترولية ونفطية هائلة باحتلال العراق، وتأمين الطريق إلى دول "الكومنولث الروسي" والتي تحوي كميات هائلة من النفط باحتلال أفغانستان أي تأمين جنوب شرق أسيا، ويوفر لها هذا لسنوات طويلة السيطرة على العالم، خاصة التحكم في اليابان والاتحاد الأوروبي عن طريق إمدادهما بالطاقة والتحكم فيها، وعن طريق عقد اتفاقيات اقتصادية وتجارية وعسكرية معهما، وتتحكم في بترول الشرق الأوسط كله بعد احتلال العراق وسقوط نظام حكم صدام حسين(11).

والملاحظ أن الولايات المتحدة في احتلالها للعراق لم تقم أية وزن للشرعية الدولية القائمة وقامت بالحرب عليه واحتلاله رغم معارضة مجلس الأمن، وأقدمت بسرعة على هذا الاحتلال متحالفة مع بريطانيا.

وجاء ذلك في ظل ابتداع مفاهيم جديدة وسقوط مفاهيم أخرى، مثل سقوط مفاهيم التسوية السلمية للمنازعات، ومبدأ الأمن الجماعي والتأكيد على ضمانات الحرية والتنمية والديمقراطية والشرعية الدولية واحترام القانون الدولي، وذيوع مفاهيم جديدة مثل "محاربة الإرهاب" و"نشر الديمقراطية" إن الاعتقاد السائد بأن السيطرة الأمريكية تتجسد في حماية دولة لمعاهدات الدفاع المشترك والتي توفر الولايات المتحدة بمقتضاها جماعة من المستشارين العسكريين والقوات العسكرية التي ترابط في الدول الأجنبية تنفيذاً للالتزامات والتعهدات أو تحديدها بشكل مبالغ فيه إن التطورات الحادثة والتي تمثلت في استعمال الولايات المتحدة قوتها العسكرية لم تعد تكتفي بهذه القواعد وإنما تقوم بالاحتلال العسكري المباشر لأرض الدولة المغزوة مما أدى هذا إلى استثارة الحس الوطني وتنظيم المقاومة الوطنية التي يطلق عليها إعلام الولايات المتحدة "الإرهاب" ويشاهد اليوم في العراق قوات احتلال وفرق أجنبية وقوى مخابرات إقليمية ودولية، تعمل على تأجيج الفتن الطائفية وإشعال الصراع بينها تمهيداً لتقسيمه، إلا أنه من ناحية أخرى يبرز دور المقاومة الوطنية، المنعوتة "بالإرهابية" والتي تكلف قوات الاحتلال كثيراً، الأمر الذي عكس نفسه على مواقف الإدارة الأمريكية والتي تبلورت في احتياجها إلى حلفاء أوروبيين وإلى دعم وتأييد من الأمم المتحدة على الأقل كغطاء شرعي لهذا الاحتلال(12).

ومع تنامي وتصاعد الدعوات الرافضة للحرب على العراق، سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها، فكرت الإدارة الأمريكية أن تعيد النظر في بعض القرارات المتعلقة بالعراق، إلا أن الضغوط على هذه الإدارة من قبل أصدقائها في الشرق الأوسط الذين حذروها من أن أي انسحاب للقوات الأمريكية من العراق، يعرض حكوماتهم للخطر، ويغرق المنطقة في فوضى عارمة حيث يصبح العراق مصدراً لتهديد الأنظمة وبؤرة لتصدير الجماعات المسلحة ضدهم، لاسيما وأن انسحاب القوات الأمريكية دون ترتيب الأوضاع الداخلية في العراق وتأمين النظام الذي يأتي عقب هذا الانسحاب، حيث يتعين أن يكون نظام مسالم يحترم العقود والمواثيق الدولية، لكل هذا عدلت الإدارة الأمريكية عن اتخاذ موقف

حاسم يتعلق بانسحاب القوات الأمريكية، في نفس الوقت عكس ذلك على موقف هذه الإدارة من إيران وبرنامجها النووي، بين الشد والجذب، حيث اتسم موقف الإدارة الأمريكية بالحيرة والغموض فقد برزت تيارات متعددة داخل الولايات المتحدة رافضة تورط أمريكا في أية مغامرات عسكرية في الخارج، ويبرر هذا التيار موقفه بأن انتشار الصراعات المدنية والعرقية في العالم يعبر عن الفشل في الالتزام بتطبيق قواعد القانون الدولي في المناطق الحساسة، وسوف يدفع هذا الفشل إلى مزيد من عدم احترام القانون الدولي الأمر الذي يودي إلى زعزعة النظام الدولي الجديد.

ثانيا: الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو وإعادة هيكلة العلاقات المؤسسية:

مع نهاية الحرب الباردة 1991م، ظهر لدى معظم الأوروبيين الاستعداد لقبول نظام عالمي جديد ذي طبيعة ايجابية بعد انهيار حائط برلين[13]، وبات الاقتناع راسخاً بعدم كفاية مفهوم الأمن العسكري، وبالتالي كان على الاتحاد الأوروبي وحلف "الناتو" أن يطورا أساليب عملهما حتى تتماشى مع الوظيفة الجديدة التي يتعين أن يقوما بها، ولم يعد مبرراً أن تقتصر السوق الأوروبية المشتركة على أهداف تجارية ولا حلف الأطلسي على أهداف عسكرية يقومان بهما.

وعليهما البحث عن مهام أخرى جديدة بجانب هذه المهام الأصلية. وإذا كان قد ساد في النصف الأول من التسعينات من القرن الفائت حالة من الحذر والاستبطاء تجاه هذا التعاون المؤسسي بين "الاتحاد الأوروبي والناتو" إلا أن هذا لم يمنع من التقدم المستمر لمعظم دول أوروبا الوسطى في اتجاه الاندماج الكامل في الاتحاد الأوروبي و"الناتو" بالرغم من بروز انتقادات ومحاذير أوروبية بأن هذا الاندماج يمكن أن يقوَّض الاتحاد الأوربي أو يضعفه على أقل تقدير[14].

ثالثاً: الأمم المتحدة والشرعية الدولية:

برزت الحاجة الماسة إلى إعادة تكييف وضع المنظمة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وقيام النظام الدولي الجديد، بمعنى الحاجة إلى تفعيل دورها في إطار هذا النظام وتحديداً في مجال استخدام القوة العسكرية لفرض إرادة المجتمع الدولي ومجالات العمل الجماعي والقضايا ذات الطبيعة العالمية التي تتخطى حدود السيادة القومية للدولة مثل قضايا ومجالات البيئة وحقوق الإنسان[15].

واستهدفت جهود ومبادرات النظام الدولي إلى إعادة تفعيل دور الأمم المتحدة لمحورية دورها كمصدر لإضفاء الشرعية الدولية، فضلاً عن الاستفادة من مواردها وميراث خبراتها المتراكمة في العديد من مجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي وإجراءات تعزيز الأمن الجماعي الدولي والحد من التسلح ونشر وتعزيز ثقافة السلام وآليات التسوية السلمية للمنازعات، وقد جابهه موضوع استخدام القوة بواسطة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أعمالاً لحق التدخل الإنساني، صعوبات عدة حول التأييد الجماعي من الدول لعمل هذه القوات مثلما حدث في الصومال والبوسنة والهرسك ورواندا وأحيانا يكون الإجماع

الدولي لعمل هذه القوات منعدماً، ولذا تبرز الحاجة ضرورية وماسة للتوصل إلى قيام الأمم المتحدة بإعداد صياغة رصينة ودقيقة لمنظومة من القواعد والأسس يتم في ضوئها إسناد مهام حفظ السلام في المستقبل.

وتنظيم عملها، أما عن دورها كشرطي مدني دولي والذي تولته عام 1999 في إقليمي كوسوفو، وتيمور الشرقية، فإنه يعني قوة وممارسة تطبيق القانون من قبل الشرطي الدولي داخل إقليم معين، باعتبارها ممثلة للمجتمع الدولي، ولا يقتصر عمل هذه القوات على تطبيق القانون وحفظ النظام بل يشمل مسؤولية التحقيق مع الخارجين عن القانون ومحاكمتهم ووضع القواعد للقضاء ولمنفذي القانون، ولاشك أن هذه مهمة كبيرة للأمم المتحدة تتطلب مناهج جديدة وموارد إضافية.

أما فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان فقد برزت كقضايا ذات أولوية في اهتمامات الأمم المتحدة بعد انتهاء فترة الحرب الباردة، وضرورة إحداث تغيرات جوهرية في منظومة القيم الإنسانية، وتقديم مفهوم الأمن الإنساني واعتباره أكثر أهمية من الأمن القومي، مما رتب على الحكومات والقادة الالتزام بإبداء تقدير أكبر لمطالب جماعات حقوق الإنسان والاعتراف باعتماد التنمية الإنسانية والاجتماعية، وأنها تعزز أيضاً الأمن القومي، أي أن الارتباط وثيق بين مفهومي حقوق الإنسان والأمن القومي، وكل منهما يوثر في الآخر، مما يزيد الاهتمام بالعمل الجماعي الذي يأتي من خلال تعزيز آليات التسوية السلمية للمنازعات الدولية والمحلية ومن خلال جهود التفاوض واللجوء إلى كافة الوسائل السلمية في مستوياتها وأنواعها المتعددة كتشجيع عمليات الوساطة وتنمية المهارات الفردية والفنية المطلوبة لإنجاح جهود الوسطاء والأطراف التي تتولى القيام بهذه الأدوار مثل المساعي الحميدة واستخدام المزايا وأوراق الضغط المتنوعة لدفع الأطراف للاستمرار في عمليات التفاوض وصولاً إلى التسوية.

وبالرغم من ذلك تتصاعد موجات النقد للأمم المتحدة في ظل هيمنة القطب الواحد على أساس أنه كثيراً ما يستخدم هذا القطب الأمم المتحدة لإضفاء الشرعية على تصرفاته وأحياناً يضرب بقراراتها عرض الحائط مثلما حدث في مراحل الأزمة العراقية التي انتهت بالاحتلال الأمريكي للعراق، حيث لم يقم للأمم المتحدة وزناً واستخدمها لإضفاء الشرعية لاحتلاله أفغانستان ... ولكن يبقى الدور الأهم للأمم المتحدة في قضايا حقوق الإنسان ومساعدة اللاجئين الذين تكاثرت أعدادهم نتيجة لكثرة الصراعات الأهلية في هذه الفترة من تاريخ العلاقات الدولية.

رابعاً: منظمة التجارة العالمية:

هي أحد أركان النظام الجديد حيث تعبر عن أهمية المتغيرات الاقتصادية التي تدشن المشروع الخاص والقفز به إلى الظاهرة العالمية، والتشجيع على أكبر قدر ممكن لحرية حركة رؤوس الأموال والبضائع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة في جميع أنحاء العالم، حيث تتكون المنظمة من دول تتمتع بسلطات قسرية وتمتلك عقوبات

واسعة وآليات متعددة ومعقدة من المعاهدات والاتفاقيات المنظمة لقواعد التجارة العالمية ترمي إلى تقليص سلطة الدولة وتخفيض حجم الحكومات وتدخلها في الشؤون الاقتصادية وتقليل مساحة القطاع العام من خلال وسيلة تحرير التجارة(16).

خامساً: المجتمع المدني العالمي:

تكتسب العولمة أهميتها في إطار هذا النظام باعتبارها واحدة من إحدى دعامات هذا النظام فهي ترمي إلى نقل السيادة من الدولة إلى مؤسسات المجتمع المدني، بمعنى أن الغلاف المؤسسي للدولة وإن بقى على حاله إلا أن السلطة التي كانت تمارس عن طريق مؤسسات الدولة تنتقل بالتدريج إلى أجهزة المجتمع المدني ومؤسساته المتنوعة وتبقى الدولة كمرجعية رمزية ولكن ممثليها لا يمارسون سوى سلطة تتناقص كل يوم حيث يتراجع دور الدولة ويتصاعد دور القطاع الخاص مع تعميق قيم وآليات السوق والانفتاح وتشجيع الاستهلاك والقبول بالتنوع والتعددية(17).

الخاتمة والنتائج

1- ساد نظام القطبية الثنائية العلاقات الدولية ردحاً طويلاً من الزمن، ابتداءًا منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها 1945 وحتى لحظة تفكك الاتحاد السوفيتي 1991، وبقاء الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها على الساحة الدولية، فقد عرف نظام القطبية الثنائية مبادئ التوازن الدولي والأمن الجماعي والضبط المتوازن للتسلح والرقابة عليه، وكذلك التوازن في الأحلاف العسكرية وتوازن الأمم المتحدة والتوازن في استخدام القوة العسكرية، فإن تغيير النظام وتحويله إلى نظام القطب الواحد؛ كان من الطبيعي معه أن تتغير كل هذه المبادئ والركائز السالفة، وتحل محلها مبادئ أخرى تتواءم مع النظام الجديد السائد وتحقق له مصالحه وتحافظ على نسقه الدولي.

2- ظل النظام الدولي بعد اختفاء القطب الاشتراكي، فترة ليست بالطويلة تختمر فيها ملامحه وتميزت بتململ القطب الظافر من بقاء النظام الدولي القديم بكل مشتملاتـه ومفرداته على حاله، حيث إنه لا يتناسب مع العصر الجديد، فقد بدأت وبالتدرج تختفي أعمدة النظام الدولي القديم وتنهار وتحل محلها ركائز وأعمدة أخرى، اختفت مقولات الأمن الجماعي والتوازن الدولي والتوازن في كل المجالات سواء السياسيـــة أو الاقتصادية ... وحل محلها مبادئ القطب الرأسمالي الوحيد التي تتلائم مع طبيعة هذه القطبية وتحقق لها مصالحها.

3- استعمال القوة العسكرية المفرطة في تنفيذ مخططات القطب المسيطر على النظام الدولي وتنفيذ استراتيجيته الدولية التي تهدف إلى الهيمنة كما حدث في غزو أفغانستان والعراق.

4- توسيع الحلف العسكري الخاص بالقطب الواحد "الناتو" وإزالة أية خلافات مع الأعضاء الأوربيين وظهورهم كقوة عسكرية هائلة في النظام الدولي الجديد.

يعتقد الباحث أنه لا يمكن استعمال تلك القوة المفرطة من قبل القوى الكبرى إلى مالا نهاية خاصة وأن استعمالها عادة يتم لتحقيق أهداف بعيدة عن العدالة والإنصاف، كما أن بوادر التململ بدأت تظهر في داخل الدول الأوربية المتحالفة مع الولايات المتحدة في احتلال أفغانستان وذلك بسبب الخسائر المتوالية بين الجنود الأوربيين دون تحقيق نتائج تذكر، بجانب بزوغ قوى أخرى لمحاولة إعادة التوازن للنظام الدولي مثل بروز روسيا والصين.

الخلاصـــــة

تعرض البحث للنظام الدولي الراهن، حيث بحث في ظروف نشأة هذا النظام ومفهومه، فتبين أن خمائر هذا النظام بدأت تلوح بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، وانفراد الولايات المتحدة بالعالم كقطب وحيد، إلا أن سمات هذا النظام الجديد لم تتبلور مباشرة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وإنما ظلت فترة لم تتحدد ملامحها جلية حتى ظهر الدور الأمريكي واضحاً كمنتج للنظام العالمي الجديد الذي تحددت خطوطه الأساسية في محاولات الولايات المتحدة للهيمنة على العالم واستخدام القوة المفرطة في سبيل ذلك وتعبيرها بذلك عن نظام امبريالي جديد.

وظهرت قوى فاعلة في هذا النظام الجديد ولكنها وضعت نفسها في خدمة الدور الأمريكي، فالاتحاد الأوروبي ظهر كقوة فاعلة في هذا النظام و كذلك حلف " الناتو " وإعادة

هيكلة العلاقات المؤسسية في هذه القوى، إلا أنها تقوم بالتنسيق بشكل كبير يصل إلى حد الرضوخ لسياسات وتوجهات القطب المهيمن.

وظهرت في هذا النظام قوى متعددة تلعب بعض الأدوار ولكنها في النهاية كانت بمثابة أدوات لخدمة القطب المهيمن ومصالحه، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومحاولات تدويل الثقافة لكي تصبح عالمية أي "أمريكية "، ويعتقد البعض أن مصادر الخطر على القوة الوحيدة في العالم اليوم هو " الإرهاب الدولي " وعدم كفاءة المؤسسات القائمة وتسابق بعض الدول لامتلاك السلاح النووي بعيدا عن الولايات المتحدة الأمريكية.

الهوامش

1) الاتحاد السوفيتي أنشى في ديسمبر 1922 عاصمته موسكو تفكك رسمياً 31ديسمبر 1991 وهو أول اتحاد اعتمد على الاشتراكية الماركسية، وكان عدد جمهورياته 15 وهي (روسيا الاتحادية، أوكرانيا، روسيا البيضاء، كازاخستان، أوزبكستان، قيرفيزيا، طاجاكستان، تركمانستان، أذربيجان أرمينيا، استونيا، جورجيا، ليتوانيا، مولدافا، لاتفيا).

www.answ ers.com.

www.almoqatel.com.

2) جورج بوش هو الرئيس الـ 41 لأمريكا فاز في انتخابات الرئاسة التي جرت سنة 1988، وقد كان نائباً للرئيس ريغن لفترتين رئاسيتين في الفترة من 1980 – 1988، وقد استمر في حكم أمريكا إلى سنة 1992 حينما خسر الانتخابات أمام الرئيس كلينتون.

3) فهد الظفيري 2002 – العولمة والهوية الوطنية – دار قرطاس للنشر الكويت ص 54- 55.

4) ميخائيل غربا تشوف – ولد في مارس 1931م في أسرة فلاحين – انهي دراسته في كلية الحقوق بجامعة موسكو الحكومية عام 1955م، بدأ حياته المهنية في اتحاد الشبيبة الشيوعية عام 1955 وأصبح عام 1970م عضو في مجلس السوفيت الأعلى وعام 1980 عضو بالمكتب السياسي للحزب الشيوعي، انتخب في مارس 1990 رئيساً للاتحاد السوفيتي وفي ديسمبر 1991قدم استقالته
www.arabic.rt.com/news-all-info/33079

5) علاء الدين هلال – النظام الدولي الجديد – الواقع الراهن واحتمالات المستقبل عالم الفكر – المجلد الثالث والعشرين – العددان الثالث والرابع يناير / يونيه ص 9 - 24.
6) منير بدوى 2004 – الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية القاهرة ص7.
7) عبد الله هديه 2000 – الليبرالية السياسية والاقتصادية في الوطن العربي في ظل العولمة – مجلة العلوم التجارية كلية التجارة – بور سعيد ج . م . ع . السنة الأولى – العدد الأول يناير/ يونيه ص 10- 38.
8) إبراهيم الهدبان – أكتوبر 2007 – القدس وهيمنة القطبية الأحادية – مؤتمر القدس السنوي الخامس – وثـائق حركة الوفاق الوطني الإسلامي – الكويت.
9) الحرب الباردة / مصطلح استخدم لوصف حالة الصراع والتوتر والتنافس الذي كان بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وحلفائهم في الفترة من منتصف الأربعينات وحتى أوائل التسعينات خلال هذه الفترة ظهرت الندية بين القوتين العظميين من خلال التحالفات العسكرية والدعائية وتطوير الأسلحة والتقدم الصناعي والتطور التقني والتسابق الفضائي.صاحب فترة الحرب الباردة عدة أزمات دولية مثل حصار برلين – الحرب الكورية – أزمة الصواريخ الكوبية.
www.arabic.rt.com.
10) فرانسيس فوكو مايا 1993 نهاية التاريخ ترجمة حسين الشيخ – دار العلوم العربية بيروت – لبنان ص 161-162.
11) عبد الله هدية 2007 – السياسية في المقال الصحفي – دار العلم الكويت ص273.
12) أحمد فؤاد رسلان – نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1997 ص 108.
13) جدار برلين بدأت عملية إقامته في 1961/8/13 حيت كان الجدار طويل يفصل شطري برلين الشرقي والغربي والمناطق المحيطة في ألمانيا الشرقية – أقيم من قبل ألمانيا الشرقية كي يمنع المعسكر الشرقي سكان ألمانيا الشرقية من الهروب إلى الغرب بحثاً عن حياة أفضل، وفي عام 1989 أنهار الجدار وكان عملية تمهيدية لوحدة الألمانيتين بعد 28 عام من بنائه وفي 9 نوفمبر 1989 أعلن للصحافة أن قيود التنقل بين الألمانيتين قد رفعت وأعلن هذا التاريخ يوم سقوط جدار برلين.
www.ejabat.google.com
14) علي فايز الجحني " الأمن الجماعي الدولي والنظام العالمي الجديد " مجلة الدراسات الدبلوماسية (السعودية: معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية) العدد 10 (1993) ص 43.
15) د.حسن نافعة – الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي من 1945 الكويت – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – سلسلة عالم المعرفة – العدد 202 ص 371 – 396.

16) جان زيجلر- 2003 سادة العالم الجدد – بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ص 138 - 139.
17) سيد أبو ضيف أحمد – 2003 الهيمنة الأمريكية – سيناريوهات النظام العالمي الجديد – عالم الفكر العدد 5 المجلد 31 يناير – فبراير.